

أثر اللسانيات في الخطاب النحوي عند مهدي المخزومي

د. حيدر محمد جبر

جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

مصطلحات مفتاحية :

اللسانيات - الخطاب - المخزومي - البحث النحوي

ملخص :

محاولة وضع اليد على الأثر النظري للمنهج اللساني في كتابات مهدي المخزومي تشكل هدفاً مرسوماً لهذا البحث، وقد بدا ذلك الأثر واضحاً من خلال تشخيص الإطار العام الذي تحرك فيه خطابه النحوي الذي استمد أسسه من مقولات مدرسة فردينان دي سوسير، فكان ثمة توجه نحو تحديد موضوع علم النحو ومهمته الاجرائية وضبط أبعاده الكلية وعزل المؤثرات غير اللغوية التي تدخل بالمنهج النحوي الصحيح من خلال اعتماد اللغة وطبيعتها معياراً كاشفاً عما هو خارج دائرة المتن المدروس ، وفي ضوء ذلك لا يمكن فهم تجربة الاصلاح المنهجي عند المخزومي بمعزل عن تشخيص الأثر العلمي لديه الذي استند إلى أنموذج لساني واضح المعالم كان له الأثر المحمود في توجيه آرائه، ومن هنا برزت في هذه الدراسة خيوط الربط الموضوعي والمعرفي التي جمعت بين رؤيته المنهجية والتصور اللساني الحديث .

Abstract :

Try to put a hand on the impact of the theoretical approach lingual in the writings of Mehdi Makhzmi constitute a target decree to this research, it seemed that the effect is chear through the dianosis of the general framework, which move the speech grammar which is derived foundations of arguments school Ferdinand de Saussure, was there directed towards identifying the subject of science grammar, mission procedure and adjust the dimensions of the college and isolate the effects non- linguistic prejudice curriculum proper grammar through the adoption of the language and nature of the standard, revealing what is outside the circle of Metn studied, and in light this, can not understand the experience of reform methodical when Makhzmi isolation from the diagnoisis of the imact of scientific has, which was based on a specimen my tougue and had a cjear- cur effect Mahmood in directing his views,

hence emerged in this study filaments linking objective and cognitive collected between vision and visualization methodology lingual talk.

مدخل:

ينظر إلى كتابات مهدي المخزومي، على أنها محاولة مهمة من محاولات التجديد في الدرس النحوي العربي، وليس خافياً أن كتابه (في النحو العربي، نقد وتوجيه) المطبوع في بيروت عام ١٩٦٤م، قد تضمن أسس ذلك التجديد التي يمكن أن تشكل أصول الخطاب النحوي العربي الحديث^(١).

لم ينهض هذا الخطاب على أساس تجاهل التراث العربي في معادلة التجديد، ولم يكن وجهات نظر مجردة قد نختلف معها أو نتفق، بل إنها قراءة علمية تعتمد أدوات اجرائية فاعلة مما أعطاها بعداً نقدياً يعتمد التشخيص والمعالجة.

وعلى هذا كان للمخزومي موقف نقدي تجاه المتن النحوي، وقلما خلا بحث من بحوثه أو كتاب من كتبه. من نتائج هذا الموقف، ويستطيع الباحث المنقب في آثاره أن يعثر على نظرة متكاملة في هذا الإطار.

إنّ عملية تحديث المقاربات للمتون القديمة، وتجديد آلياتها، لا بد أن تصدر عن رؤية أو نظرية راسخة، لا يمكن من دونها أن نحقق حداثةً في التفكير أو تجديداً في المنهج^(٢).

ويبدو أنّ تطور المعرفة بحكم ما استجد في البحث العلمي، وتطعيم الدرس اللغوي بمعطيات العلوم التجريبية مثل علم النفس وعلم الاجتماع في التعامل مع كثير من الظواهر التي تتحرك في دائرة اللغة أدى إلى تجاوز أطر القراءات التقليدية إلى مناهج أخرى، نظراً لما توافر لها من تراكمات معرفية، وأدوات اجرائية حولت كثيراً من المفاهيم النظرية التي تفرعت عن البيئات العلمية إلى أدوات منهجية تضبط مهمة الدرس اللغوي وتحدد أهدافه.

وقد فتح المخزومي نافذة على هذه الثقافة ذات الروح العلمية مستعيراً منها إحدى أدواتها المهمة وهي اللسانيات التي تشكلت في الجامعات المصرية بتأثير الروافد العلمية المؤهلة في الغرب^(٣).

وواضح أن انشداد المخزومي إلى المحور العلمي هو الذي منحه هذا العمق المطلوب من التراث النحوي، على أن هذا التصور لا يمنع من القول إنه ظل ينظر

إلى المنهجية اللسانية من خلال قناعة جيله من العلماء الذين وضعوا هذا النموذج رائداً في التقويم والحكم، وهذا ما يجعله باحثاً عارفاً قوانين التجديد المنهجي الذي لم ينطلق من فراغ، وربما لا يغير هذه الحقيقة أنّ المخزومي تجاهل توثيق تلك المفاهيم التي أفادها من المصادر اللسانية.

وربما يصح لنا القول إنّ محاولة المخزومي في هذا المجال لم تكن مغامرة غير محسوبة، بل إنه اختار التجديد المحسوب النتائج، المدروس الذي من شأنه أن يبقى ويرسخ ولا يتبدد سريعاً، ولذا شكل هذا الأمر عنده توجهاً ترتكز أسسه على هذا الوعي الناضج لأثر اللسانيات في التحليل العلمي للغة، وتلك حقيقة بوسعنا أن ندرك عمقها من خلال متابعة بعض ملاحظاته وآرائه، إذ دعا إلى تشذيب المتن النحوي من مخلفات الجدل العقلي، من خلال معادلة منهجية تتطلب خطوتين إجرائيتين:

((الأولى: أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي، ونعين نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هدى من امر ما يبحثون فيه))^(٤).

واضح أنّ هذه الرؤية العلمية لدى مهدي المخزومي تشكلت في ضوء المناهج الحديثة، ويمكن أن نلمح ذلك على نحو جلي، حين صرح بأن الحاجة أصبحت ماسةً إلى نحوٍ جديدٍ يفك الاشتباك بين الموضوعات^(٥)، حتى ((يعرف الدارس موضع قدمه، ليكون درسه أوضح حدوداً، وأعم فائدةً، وإلى أن ينبري لكل موضوع دارسون مختصون، يتناول كل فريقٍ منهم موضوعه بإحاطةٍ وعمق، لكي يتعاون الدارسون جميعاً في تقديم ما يحصلون عليه، ليتم للدارسين بحث لغوي ناضج))^(٦).

ولا يكتفي المخزومي بهذه الاشارات العامة، بل يدعو إلى ضبط هيكل الدرس اللغوي عبر تحديد مستوياته اللسانية المعروفة، متحريراً الأسباب التي تجعلها جديرةً بالكشف عن نقطة الشروع في مسار البحث النحوي الذي كان يعاني خلافاً في تحديد موضوعه، إذ يقول: ((لن تتبين لنا خطوط إحدى الدراسات اللغوية إلا بتحديد الحدود

التي تقف عندها... يبدأ الدرس اللغوي بدراسة الاصوات اللغوية، ويتناول في هذه الدراسة:

١- مخارج الحروف.

٢- وصفاتها.

٣- وتآلفها بعضها مع بعض.

ولن تكون هذه الدراسة مجدية لو اقتصر الدارس على دراسة المخارج وحدها، أو معرفة الصفات وحدها، فثمرة هذه الدراسة هي هذه النتائج العلمية التي تتمخض عنها مراقبة تآلفها بعضها مع بعض، وملاحظة ما ينشأ من هذا التآلف من ظواهر لغوية درج النحاة على دراستها على أنها قواعد مستقلة، منفصلة عن دراسة الأصوات كظاهرة الادغام، وظاهرة الابدال، وظاهرة الإعلال، وغيرها.

فإذا أنتهى الدارس من دراسة الأصوات، مخارجها وصفاتها، وعلاقة بعضها ببعض، كان الدارس اللغوي قد انتهى من مرحلته الأولى، ليؤذن بمرحلة جديدة لها مختصون آخرون، ودارسون جدد هؤلاء الدارسون لا يعنون بدراسة الصوت، لأن دراسته قد استوفيت، ولكنهم يعنون بالكلمة من حيث دلالتها على معناها، ومن حيث بناؤها ووزنها، ومن حيث ارتجالها واشتقاقها، ويعنون بالكلمة ليرسموا خطوط مسيرتها في مسالك الاستعمال، ويعنون بها من حيث ما طرأ عليها من زيادة اقتضتها حاجة، ومطلب جديد من مطالب التفاهم... ثم ينتقل الدرس اللغوي إلى مرحلة جديدة، لا تعنى بالأصوات وخواصها وتمازجها، ولا بالكلمة المفردة وبنائها وما يعرض لها من تغيير في داخلها أو اشتقاق، وإنما تعنى بالكلمة مؤلفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التعبير، وهي الجملة، وحدة الكلام الصغرى، والمركب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة، والذي به يعبر المتكلم عما ينشأ في نفسه من أفكار، وبه تنقل هذه الأفكار إلى السامع أو المخاطب^(٧).

وإذا لم يخصص المخرومي مساحة محدودة ضمن المتن الذي اشتغل عليه للمناهج اللسانية وتاريخ تشكلها أو أفكارها وأسسها، فإنه لم يترك فرصة إلا استثمارها لتوظيف مفاهيم تلك المناهج في تحديد مسار البحث النحوي العربي الحديث، إذ كان يتخذ منها أدوات لبيان آرائه والدفاع عنها.

وقد وجدت أنّ أثر اللسانيات في توجيه الخطاب النحوي عند المخزومي يتحرك في إطار مقولات المدرسة الأوربية بزعامة مؤسسها فرديناندي سوسير، إذ وجد فيها - على ما يبدو - معادلاً موضوعياً لما يتطلع إليه من منهجية تخدم الرؤية الإصلاحية التي يطمح إليها، وفي هذا السياق التأسيلي رصد البحث عناصر التقارب والتشابه بين المقولات، ولم يكن هذا على نحو المقارنة، بل على سبيل تشخيص الأثر العلمي للسانيات في الخطاب النحوي لدى المخزومي.

إنّ فكرة صياغة المشروع النحوي الجديد عند المخزومي على الرغم من الملاحظات التي أثيرت بشأنه^(٨) تحمل طابعاً حيويّاً ينم عن أثر التفكير اللساني الحديث في الكتابات اللغوية، وتدلل على أنّ البحث النحو قد بدأ يسلك مساره الصحيح بين المقاربات المنهجية الأخرى.

الأثر اللساني في منهج المخزومي:

إنّ الناظر في منهج المخزومي مؤهل للقول بأنّ اثر اللسانيات عنده مكنه من السمو فوق النظر المتعجل إلى المتن النحوي القديم وتقديمه بصورة جداول وتوضيحات تعليمية لا تعالج منهجاً، ولذلك كان المخزومي حريصاً على الربط بين البعد العلمي الموضوعي الذي توفره المنهجية اللسانية، والتوجيه الاجرائي للمتن المنقود بالشكل الذي لا تقف قيمته المنهجية عند عتبة التأليف فحسب^(٩).

والذي يخيل إليّ أنّ الذي يكمن وراء هذا النمط، التحول الثقافي الذي شهدته الساحة الاكاديمية العربية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين^(١٠). حتى كان على المخزومي وجيله أن يتأملوا هذه النمطية المنهجية، وأنّ يمعنوا النظر في مدى قربها أو بعدها عن الدرس النحوي الموروث ليتلمسوا علل التحول والتباين بين الأنماط.

وعلى أساس هذا شخص الباحثون فروقاً بين نمطين من التعاطي النحوي: أحدهما تعليمي، والأخر علمي، وهذا التفريق ((تقضي به طبيعة اختلاف المنهج بينهما، فالنحو التعليمي يعطي القواعد ويحتم مراعاتها، والنحو العلمي يستقري الأمثلة ويستنتب منها القواعد، فالأول قياسي، والثاني استقرائي، والأول معياري،

والثاني وصفي، والأول قاعدة تراعى، والثاني بحث يسجل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل وجودها))^(١١).

ويمكن أن نحيط بأثر هذه الحقيقة، بشكل أقدر من خلال كشف التصور الواعي لها عند المخزومي، إذا تأملنا أثرها لديه في تحديد (النحو) وتوضيح مهمة المشتغلين في دائرته، إذ يقول: ((ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحواً للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة. أو يخطئ لهم اسلوباً لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك بحال))^(١٢).

إنّ تشخيص المضامين على تمخض عنها النص كفيل بأن يقرر أن المخزومي كان يؤول إلى موقف نظري مفترض في تعامله مع النحو، وأنّ هذا التعامل كان قائماً على مرتكزات معرفية تتخذ ابعادها من النظرية اللسانية الحديثة. مما يدل على تبلور أسس منهجية نظرية مأخوذة من المتن اللساني التأسيسي الذي اكتمل على يد العالم السويسري فرديناند دي سوسير الذي خرج بقناعة مفادها أنّ ((النحو التقليدي يهمل أجزاء كاملة من اللغة... وهو معياري يتخذ لنفسه دور فرض القواعد، وليس تسجيل الحقائق، وهو يفتقر إلى نظرة عامة شاملة))^(١٣).

ولعل التقابل بين النصين المذكورين يفرز أمرين: الأول التنبيه على البعد الكلي لدراسة اللغة، والثاني: البعد المنهجي المحصور في إطار تسجيل الحقائق عبر الوصف المجرد.

ومهما بدا المخزومي جاداً في تقديم هذه الأسس، فإن خطابه كان مشوباً بالتلميح إلى الافتراق عن المعالجات القديمة للمتن النحوي العربي، مفترضاً تباين الوعي المنهجي والرأي واختلاف القناعات، مما استدعى لديه اللجوء إلى التحديد المشار إليه، وعرض بعض المصطلحات الرئيسية، وإيضاح المنظور المنهجي الذي يحتضنها.

وإذ تبدو هذه الميزات اللسانية ذات الانعكاسات الواضحة على تفكير مهدي المخزومي، إلا أن ذلك لا يعفينا من أن نتابع أثارها عند مؤسس اللسانيات، لأنها تشكل عند المخزومي بعضاً من فلسفة التجديد الذي لا يأتي معزولاً عن الإصلاح.

ومن هنا سنأتي على ما يجب أن نشخصه من مؤثرات لسانية في الخطاب النحوي عند المخزومي الذي عمد إلى إبراز البعد الكلي للنظرية النحوية، ولم يكن ذلك بعيداً عن التصورات اللسانية، فهي هو دي سوسير قد نبه على أنّ إحدى أهم وظائف الأنساق المنهجية التي تتصدى لدراسة اللغة ((تحديد القوى التي تعمل بصورة دائمية، وعامة في جميع اللغات، واستنتاج القواعد العامة...))^(١٤)، بل أن سوسير يلح على إبراز البعد الكلي في اللغة، بقوله: ((علينا أن ندرس لغاتٍ وليس لغةً واحدةً، لذا يضطر اللغوي إلى أن يلم بأكثر عددٍ ممكن من اللغات، كي يحدد العناصر العامة المشتركة بينها))^(١٥).

وبذلك يتضح أثر اللسانيات عند المخزومي في إثراء الطرق العامة للتفكير في اللغة، وتحفيز الدوافع الموضوعية للتحليل النحوي، وبذلك تجعل هذه الرؤية البحث النحوي يكتسب قيمته من خلال علاقته بهذا الوعي العلمي وليس بمعزل عنه وهذا ما تؤكدته النظريات اللسانية المعاصرة التي يجمعها إطار الفكر البنيوي العام^(١٦).

وهذا الطراز من التفكير رآه المخزومي أكثر ملاءمةً من سواه للمتن النحوي العربي الذي تكلفته خواطر مثقلة بالقيود المنطقية والفلسفية البعيدة عن منطق اللغة نفسها^(١٧).

وإذا كانت المدونة النحوية في نظر المخزومي بعيدةً عن هذا الطابع من الاستيعاب المنهجي الصحيح، فإنّ ذلك لا ينفى حقيقة أنّ الاشتغالات العربية القديمة، قد أفرزت اهتماماً بدراسة الظواهر اللغوية ومعارفها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، غير أنّ هذا التطور المعرفي في هذا الشأن كان متفاوتاً فضلاً على أنّ هذه الدراسات لم تصدر عن فكر ينظم ويضبط هذه المجالات ضمن بناء منهجي متماسك، وفي هذا السياق نجد المخزومي يشخص حضور العامل الفلسفي في تحليل بعض التراكيب النحوية، وتفكيكها خارج حدود اللغة، فهي هو ذا يأخذ على ما أسماهم (النحاة المناطقة)^(١٨) مثل ابن الأنباري في (أسرار العربية) وابن يعيش في (شرح المفصل)، عدم جواز تقديم المسند إليه بوصفه فاعلاً على المسند (الفعل) في مثل: (طلع البدر) و(البدر طلع): إذ يورد نصاً لابن الأنباري يقول فيه: ((الفاعل

تنزل منزلة الجزء من الكلمة، وهو الفعل))^(١٩). وكذلك ابن يعيش، إذ قال: ((إنما
وجب تقديم خبر الفاعل- يعني الفعل- لأمر وراء كونه خبراً، وهو كونه عاملاً،
ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه))^(٢٠).

وهنا بدا المخزومي أكثر وضوحاً في تحديده لأثر الظرف القولي في تشكيل
الجملة، عندما تناول مسألة تقديم الفاعل، وقد عبر عن هذه الرؤية حين ذهب إلى
أنَّ المعاني التي يعلم بها المتكلمون في لغتهم تؤدي إلى ضبط الأساس الحقيقي
لنظام الجملة، إذ قال: ((ومعنى هذا أنَّ كلاً من قولنا: طلع البدر والبدر طلع جملة
فعلية، أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا فيه خلاف مع القدماء، وأما
الجملة الثانية فأسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد
إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة... إنَّ القول بأنَّ
جملة (البدر طلع) فعلية، يجنبنا الوقوع في كثيرٍ من المشكلات التي أوقع النحاة
القدماء انفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي.

إنَّ القول بأنها أسمية يحملنا على الذهاب إلى اعتبار الاسم المتقدم مبتدأ لا
فاعلاً، وإذا أصبح مبتدأً خلا الفعل من الفاعل، واضطر الدارس إلى تقدير فاعلٍ،
وقد قدره ضميراً يعود على المبتدأ، ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة
مركبة... والذي دعاهم إلى هذه التخريجات والتأويلات في المثال السابق هو ما
ألزموا به أنفسهم. وألزموا به دراستهم من منهج ليس من طبيعة اللغة في شيء،
فجملة: البدر طلع، هي الجملة الفعلية: طلع البدر نفسها، ولم يطرأ عليها تغيير
سوى تقديم السند إليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلاً، ولكنهم منعوا تقديم
الفاعل... باستدلالات متكلفة سيطر عليها المنهج العقلي سيطرةً أبعدت الدرس
النحوي عن جو البحث اللغوي))^(٢١).

وهنا يضع المخزومي يده على جوهر المسألة حين شخص غياب الطبيعة
الاجرائية للمنهج النحوي المطلوب، وإذا كان المنهج هو الطريق الذي يصل فيه
الباحث إلى الهدف، وأنه يستخدم في الوصول إليه وسائل معينة يقف بها على
حقائق الأمور، فإن المخزومي توصل بشغفه العلمي ونظرته الموضوعية إلى الحكم

بأن المنهج القديم لم تتوافر فيه رؤية علمية تتطرق من موضوع العلم نفسه، وفي هذا المجال يؤكد قائلاً:

((كل ذلك لأنهم لم ينهجوا في دراستهم النحو منهجاً لغوياً، ولم يدركوا أن الأحكام النحوية لا تستنبط من خارج الدرس النحوي، ولكنها تستنبط من الدرس النحوي نفسه، ومن الاستعمالات التي توجه النحو توجيهاً لغوياً لا ينبني على منطق العقل))^(٢٢).

وليس صعباً ربط هذا التصور بما قاله دي سوسير في هذا السياق، إذ لم تكن مأخوذة التي سجلها على (مرحلة القواعد) من أطوار التفكير اللغوي بعيدة عن هذا الموضوع، إذ وصف معطياتها بأنها ((تفتقر إلى النظرة العلمية ولا ترتبط باللغة نفسها وليس لها من هدف سوى وضع القواعد التي تميز بين الصيغ الصحيحة، وغير الصحيحة، فهي دراسة معيارية، تبتعد كثيراً عن الملاحظة الصحيحة للحقائق ومجالها محدود ضيق))^(٢٣).

إنّ القراءة اللسانية للحدث اللغوي نبهت بقوة إلى أهمية تشخيص ما هو خارج اللغة، واستيعاب سياقاته، حتى لا يكون ثمة خلط في الحدود الفاصلة، بين موضوع الدرس اللغوي المراد فحصه، وموضوعات بعيدة عنه^(٢٤).

ومن هنا حاول اللسانيون بزيادة سوسير التخلص من المفاهيم والتصورات غير اللغوية التي سيطرت على دراسة اللغة قبل ظهور الفكر اللساني الذي أعاد النظر في سياقات الدرس اللغوي ووضع الأساس التي يعتمد عليها التعامل العلمي مع الظواهر اللغوية^(٢٥).

وإذا كانت اللغة نظام من القيم يحذوها ترتيب عناصرها في لحظة معينة، فإنّ ((الإشارات التي تتألف منها اللغة ليست أشياء مجردة بل أشياء حقيقية، وهذه الإشارات والعلاقات بينها هي موضوع علم اللغة))^(٢٦).

إنّ حرص سوسير على تحديد موضوع اللسانيات قبل تشخيص المنهج الذي يلائمه ينطلق من رؤيته أن يكون هذا المنحى الاشتغالي علماً يشترك مع العلوم الأخرى في جملة محددات لعل أهمها ((أنّ جميع العلوم تستفيد من التحديد الدقيق للإحداثيات التي يقوم عليها موضوعها))^(٢٧).

وتقترب من هذا المنحى رؤية مهدي المخزومي الذي اهتم بالتركيز على موضوع الدرس النحوي إذ عدّه معياراً مهماً يدخل في أسس النظر والتقويم، ومن هنا رأى أنّ أبرز أركان الإصلاح المنهجي للدرس النحوي من خلال تحديد موضوعه الذي لم يضع القدماء له حدوداً^(٢٨)، ((وكان النحاة في عدم تحديدهم موضوع دراستهم قد خلطوا خلطاً عجبياً، فقد أدخلوا في هذا الباب ما ليس منه، وأخرجوا من ذلك الباب ما هو منه، ما كان ينبغي أن يكون مجعاً، وجمعوا ما كان ينبغي أن يكون مفرقاً، وأهملوا من موضوعات الدرس اللاحقة به ما ينبغي أن يهملوه، كأحوال المسند إليه وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، وكأحوال التقديم، وما يهدف إليه هذا التقديم من أغراض، ثم كون المسند فعلاً أو اسماً، وما يعني كونه كذلك، ثم الذكر والإضمار اللذين يعرضان لأجزاء الجملة وغيرها، مما يكشف عن أسرار التأليف، وعن حركات الكلمات ضمن الجمل، وما تتمخض عنه من دلالات، كل أولئك مما لم يوف حقه في الدرس النحوي، وهو منه ولم يلتفت النحاة إلى صلته بموضوع دراستهم))^(٢٩).

إنّ المخزومي - هنا - يستوحي البعد العلمي في النظر النحوي اعتماداً على رؤية متسقة مع الرؤية المنهجية الحديثة كونها الوسيلة القادرة على تنظيم البحث من خلال اجراءات محددة، وعلى وفق طرائق خاصة لا يسع الباحث أن يغض الطرف عنها إذا ما أراد أن يكون عمله جاداً تؤطره نظرية واضحة المعالم وتجنبه المزالق والعثرات، وهذا ما دعاه إلى القول إنّ وراء ذلك غياب تحديد موضوع الدرس، ومن ثمّ تعثر تحديد المنطلقات التي تؤطر الافكار على نحوٍ جليّ واضح، مما أدى إلى (مماحكات) لفظية واهية الأسس عديمة الجدوى، وهو قول صحيح، لأن النظر المنهجي يؤدي إلى الاهتمام بالأمر الجوهري، وأطراح كل ما من شأنه أن يكون خارجاً عنها: ((ومن أجل أن طبقات النحويين الذين جاؤوا بعد الخليل والفراء لم يدركوا موضوع دراستهم، ولا عرفوا حدود تخصصهم، فاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة، ولم يلتفتوا إلى أهميتها، وإلى عمق الصلة بينها وبينه، واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض، كتأثير الحرف في

الاسم والفعل، فيما كانوا يزعمون، وتأثير الفعل في الاسم، وتأثير الاسم في الاسم، ولا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق... كل هذا- فيما أظن- إنما نتج عن جهل القوم بموضوع دراستهم، وبما كان يجب أن سيكوه من نهج يلائم طبيعة موضوعها، ولو كانوا عرفوا هذا وذلك إذن لتغيرت ملامح الدرس اللغوي وكان النحو خلقاً آخر... ولما كان موضوع الدرس النحوي هو الجملة صدرت هذه الفصول بفصل في الجملة تثبيتاً لوجهة النظر هذه، وإشعاراً بأهمية الجملة في الدرس النحوي الحديث))^(٣٠).

ولنا أن نطمئن بعد ذلك بأن هذا التوجه الحديث الذي أشار إليه المخزومي جزء من مسار تجديدي تلقائي أخذ يفرض نفسه على الأنماط المنهجية التقليدية التي باتت تستدعي نظراً نقدياً مؤهلاً للتمييز بين المنهج الكاشف عن خصائص المتن المدروس والمنهج الذي لا يمتلك القدرة على ذلك، ومن هنا رأى المخزومي أنه ((الابد من أن نصح نهج القدماء ونعيد إلى هذه الدراسة اعتبارها الذي جار عليه تعنت النحاة وتملهم وجهلهم موضوع دراستهم، وانتهاجهم منهجاً غريباً بعيداً كل البعد عن منهج هذه الدراسة))^(٣١).

وبذلك يتضح أنّ تجربة المخزومي في هذا المسار قد وضعت الفكر النحوي في سياق جديد، ليس لأنها تصدت إلى نقد البعد الأبيستيمي في المنهج القديم فحسب، بل لأنها كرست رؤية علمية تعتمد على جملة من الفرضيات في دراسة مشكلات النحو العربي واستقرائها.

كان ثمة باحثون قبل المخزومي قد أمعنوا النظر في طبيعة الدرس النحوي، إلا أن إمعانهم هذا بدا ذا منحى انطباعي يفتقر إلى أصول البحث العلمي، ناهيك عن أنها لم تأت ضمن مشروع متكامل الرؤية^(٣٢)، وهو ما لجأ إليه المخزومي ضمن ما تبناه من مقاولات في كتاباته التي يمكن أن يخرج قارئها بتصور شبه متكامل الأجزاء عن طبيعة الخطاب النحوي الحديث بغض النظر عن قيمة الاختلاف مع الرؤى التي أطلقها.

إنّ الأثر اللساني الحديث في تجربة المخزومي كان حاضراً، وقد ظل يمارس في كل المقاربات التي قدمها تأثيراً تفاعلياً تجاوز حدود التوصيف المجرد للظاهرة

المدرسة، إلى إعادة بنائها على وفق رؤية منهجية إصلاحية تناقش القضايا وتعيد تشكيلها، ابتداءً من إعادة النظر بموضوع العلم نفسه وصولاً إلى تشخيص محدداته. في ضوء ذلك قرر المخزومي أن الدرس النحوي يعالج موضوعاً رئيساً هو ((الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار))^(٣٣).

وتبدو إشارة المخزومي إلى مقولة (النظام) أكثر وضوحاً من سواها على صعيد الربط بين منهج المخزومي والنمط اللساني الحديث الذي أنتج هذا المصطلح الذي ينص على واحد من أهم أسس النظرية اللسانية الحديثة. والذي ينظر إلى مقولات دي سوسير قادر على أن يكتشف بيسر ذلك الربط الابدستولوجي، إذ نص سوسير في أكثر من موضوع في محاضراته على ذلك قائلاً:

- (اللغة... نظام من الاشارات جوهره الوحيد الربط بين المعاني والصورة الصوتية)^(٣٤).
- (اللغة نظام من الاشارات System of signs التي تعبر عن الأفكار)^(٣٥).
- (الصفة التي تميّز نظام الإشارات عن الأنظمة الأخرى لا تظهر بوضوح إلا في اللغة)^(٣٦).
- النظام اللغوي ... سلسلة من الفروق الصوتية ترتبط بسلسلة من الفروق في الأفكار)^(٣٧).
- (اللغة نظام يعتمد على التقابل العقلي للأنطباعات السمعية)^(٣٨).
- (اللغة خير ممثل لنظام الإشارات)^(٣٩).
- (اللغة نظام من العناصر المعتمد بعضها على بعض، تنتج قيمة كل عنصر من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد)^(٤٠).
- اللغة نظام اجتماعي تتحكم فيه معايير شبيهة بتلك التي تتحكم بالمجتمعات)^(٤١).

وإذا ما تأملنا المقولة الأخيرة فإننا نجد لها صدى صريحاً لدى المخزومي الذي نص على أن ((اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع من أحكام تستند إلى عقل المجتمع نفسه))^(٤٢).

واضح من هذه الدقة في استخدام المفاهيم اللسانية، أنّ ما يريده المخزومي توظيف القيمة العلمية للمنهج الحديث في بناء رؤيته الاصلاحية.

سوّغت هذه المعطيات للمخزومي تأسيس مقولات جديدة في النحو العربي انطلق فيها من فلسفة علمية ودّع خلالها المقاربات القديمة ذات المنحى العقلي الفلسفي وفتح آفاقاً على الواقع اللغوي على وفق منهج محدد بعد أن كانت طرق المعالجة متنوعة المشارب والمسارات.

وإذا كان سوسير قد اعتمد مبدأ التزامن أو ما يصطلح عليه (Synchronice) الذي يختص بالعلاقات التي تربط الوحدات اللغوية أو العناصر المتزامنة التي تشكل نظاماً في العقل الجماعي للمتكلمين^(٤٣)، ولئن كان هذا التحديد يشكل الإطار العام للمشروع اللساني الهادف إلى إعادة النظر في طريقة البحث اللغوي التقليدي وتفكيك عناصره المتداخلة التي تجعل دراسة اللغة تتسم بعدم الوضوح^(٤٤)، فإنّ المخزومي وجدناه يتحرك في هذه الدائرة حين وصف منهج النحويين القدماء بأنه بعيد عن طبيعة اللغة^(٤٥).

وفي ضوء هذا المعطى فإن المخزومي يرى أن دراسة النحو على وفق المنهج اللغوي الصحيح يجب أن ينطلق من اللغة نفسها، ويترك كل الاعتبارات التي لا تمت إلى الطبيعة اللغوية بصلة^(٤٦).

وهذا يذكرنا بما نصّ عليه سوسير بأن ((الهدف الحقيقي الوحيد لعلم اللغة هو الحياة الطبيعية الاعتيادية للغة لها وجود))^(٤٧).

وإذا كان سوسير قد انتقد المفاهيم التي صاغها النحويون بخصوص اقسام الكلام التي تشبه مقولات علم المنطق، ودعا إلى تشخيص مكونات النظام اللغوي من خلال منظور اللغة الواقعية^(٤٨)، حتى أصبح ذلك مبدأ رئيساً اعتمده اللسانيون وعدوه مدخلاً مهماً يتعين على الباحث أن يسلكه ويحدد أركانه قبل الشروع بدراسة تراكيب اللغة ومكوناتها^(٤٩)، فإن المخزومي قد حذا هذا الحذو حين لم يستغ

المفاهيم والتقنيات الموروثة لأقسام الكلمة في المتن النحوي القديم، مؤكداً أنها أربعة أقسام: الفعل والاسم والأداة والكنائيات (٥٠).

ولا شك أنه ينطلق في ذلك من (الواقع اللغوي) أو (الطبيعة اللغوية) التي أشار إليها وكررها كثيراً (٥١).

ومن هنا فإنه لا يبدو صحيحاً ما ذهب إليه فاضل الساقي حين قرر أن تقسيم المخزومي للكلمة لم يتضح فيه الأساس الذي استند إليه في ذلك (٥٢)، بل إنه كان إزاء توظيف إطار مفاهيمي ليس جديداً في مرجعيته الأصل، بل في توظيفه، ولا ريب أن هذا التوظيف قد فتح آفاقاً جديدة للاشتغال الإصلاحي المنهجي، وفي كل ذلك وضعنا المخزومي عند عتبات جديدة للكشف عن أبعاد ثانوية غير مفعلة في فضاء البحث النحوي العربي الحديث، وعلى هذا فإنه أثرى الخطاب النحوي وخرج من سياق الرؤى التقليدية على الرغم من ريادتها، إلى رؤية جديدة تعتمد الوعي العلمي الذي جسده اللسانيات بوصفها حدثاً علمياً يحمل خصوصية على صعيد الخطاب والمنهج (٥٣).

وليس ثمة شك في أن الظرف العلمي الشخصي الذي عاشه المخزومي في كلية الآداب بجامعة القاهرة ابتداءً من عام ١٩٣٤ حين كان طالباً في قسم اللغة العربية، وصولاً إلى عام ١٩٥٣ الذي أنهى فيه مرحلة الدكتوراه (٥٤)، قد تحكم بكتاباته وتوجهه الذي كان يستمد تفاصيله من ميدان الثقافة العربية الذي أفاد من الجهد الاستشراقي في ثلاثينيات القرن المنصرم وما أعقبه من انفتاح على الغرب عبر بوابة الابتعاث العلمي لجيل من اللسانيين العرب الذين كان أبرزهم إبراهيم أنيس وعبد الرحمن أيوب وتمام حسان وكمال بشر ومحمود السعران (٥٥)، إذ أسهم هؤلاء في تحريك عجلة التحديث من خلال إيجاد مقاربات علمية جديدة في الدرس النحوي أفرزت ثلاثة اتجاهات:

- الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي.
- التحليل البنوي للغة.
- تطبيق النظرية الحديثة على اللغة العربية (٥٦).

ولعل ايراد بعض هؤلاء الباحثين في كتابات المخزومي وبعض مقولاتهم في كتابات المخزومي^(٥٧) يؤشر ذلك التفاعل والتعاطي مع المنهج الحديث قراءة وتحليلاً، حتى غدا واحداً من الأسس التي تدخل في عملية النظر والتقويم النحوي.

الهوامش :

- (١) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث: ٤٥ وما بعدها، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٢٧ ومناهج الدرس النحوي في العالم العربي: ٥٦، ٥٧.
- (٢) ينظر : درس الابيستيمولوجيا أو نظرية المعرفة: ٥٨، ٥٩، ونظرية النص: ١٣١، ١٣٢، ١٣٣.
- (٣) ينظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: ١٨، وأسئلة اللغة وأسئلة اللسانيات: ٥٤، ٥٥.
- (٤) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٥.
- (٥) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٧.
- (٦) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٧.
- (٧) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٣٥، ٣٦، ٣٧.
- (٨) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي: ٦٨، وما بعدها.
- (٩) ينظر : في إصلاح النحو العربي: ٥٩ وما بعدها، والنحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة: ٦٣.
- (١٠) ينظر : الألسنية المعاصرة والعربية: ٢٢، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: ٤٢، ٤٣.
- (١١) اجتهادات لغوية: ١٣.
- (١٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٩.
- (١٣) علم اللغة العام: ١٠١.
- (١٤) علم اللغة العام: ٢٤.
- (١٥) علم اللغة العام: ٤٢.
- (١٦) ينظر : الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام: ١٦٠.
- (١٧) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤٣.
- (١٨) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤٤.
- (١٩) أسرار العربية: ٧٩.
- (٢٠) شرح المفصل: ٧٤/١.
- (٢١) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤٢، ٤٣.
- (٢٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٥٣.
- (٢٣) علم اللغة العام: ١٩.

-
- (٢٤) ينظر : علم اللغة العام: ٤١.
- (٢٥) ينظر : علم اللغة العام: ٢٨.
- (٢٦) علم اللغة العام: ١٢٢.
- (٢٧) علم اللغة العام: ٩٨.
- (٢٨) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٦، ١٧.
- (٢٩) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٧.
- (٣٠) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٨، ٢٩، ٣٠.
- (٣١) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٣٤، ٣٥.
- (٣٢) ينظر : في إصلاح النحو العربي: ٩٨، ودراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها:
٣٤٩.
- (٣٣) في النحو العربي - نقد وتوجيه : ١٧.
- (٣٤) علم اللغة العام: ٣٣.
- (٣٥) علم اللغة العام: ٣٤.
- (٣٦) علم اللغة العام: ٣٥.
- (٣٧) علم اللغة العام: ١٣٩.
- (٣٨) علم اللغة العام: ٥٢.
- (٣٩) علم اللغة العام: ٨٧.
- (٤٠) علم اللغة العام: ١٣٤.
- (٤١) ينظر : علم اللغة العام: ١٠٩.
- (٤٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٩.
- (٤٣) ينظر : علم اللغة العام: ١١٧. واللسانيات والدلالة: ١٧٨.
- (٤٤) ينظر : القراءة النسقية: ٦٩.
- (٤٥) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٤٧.
- (٤٦) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤٧.
- (٤٧) علم اللغة العام: ٩٠.
- (٤٨) ينظر : علم اللغة العام: ١٢٩.
- (٤٩) ينظر : فهم اللغة: ٥١.
- (٥٠) ينظر : في النحو العربي، قواعد وتطبيق: ٤٥، ٤٦.
- (٥١) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤٩، ٤١، ٤٦، ٤٧.

-
- (٥٢) ينظر : اقسام الكلام العربي: ١٣٣.
- (٥٣) ينظر : دراسات في تحليل الخطاب غير الأدبي: ٢٤٦، ومباحث تأسيسية في اللسانيات ٨، ١٠، ومدخل إلى المدارس اللسانية: ٧.
- (٥٤) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٥.
- (٥٥) ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: ٤٣، ٤٤.
- (٥٦) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي: ١٦٧.
- (٥٧) ينظر : في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٥٣، ٧٢، ٢٠٨، ٢٢٢.

المصادر

- اجتهادات لغوية، تمام حسان، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧م.

- أسئلة اللغة وأسئلة اللسانيات، حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، ط ١، بيروت، ٢٠٠٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ت.
- أقسام الكلام العربي، من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ميشال زكريا، ط ٢، بيروت، ١٩٨٣م.
- الألسنية المعاصرة والعربية، رشيد العبيدي، مجلة الذخائر، ع ١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- دراسات في تحليل الخطاب غير الأدبي، بشير إبرير، ط ١، إربد، ٢٠١٠م.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب ابو جناح، ط ١، الأردن، ١٩٩٨.
- درس الأبيستيمولوجيا أو نظرية المعرفة، عبد السلام بن عبد العالي، وسالم يفوت، ط ٢، بغداد، ١٩٨٦م.
- شرح المفصل، ابن يعيش ، طبعة حجرية، مصر، د. ت .
- العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨م.
- علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، مطبوعات آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥م.
- في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، ط ١، الكويت، ١٩٨٥م.
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية بغداد، ١٩٩٥م.
- في النحو العربي، قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ط ١، مصر، ١٩٦٦م.

-
- في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ت.
 - فهم اللغة، نحو علم اللغة لما بعد مرحلة جومسكي، تيرنس مور كريستن كارلنغ، ترجمة: حامد حسين الحجاج، ط ١، بغداد، ١٩٨٨ م.
 - القراءة النسقية، احمد يوسف، ط ١، بيروت، ٢٠٠٧ م.
 - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ إسماعيلي علوي، ط ١، بيروت ٢٠٠٩ م.
 - اللسانيات والدلالة، منذر عياشي، ط ٢، مركز الانماء الحضري، ٢٠٠٧ م.
 - مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدي، ط ١، بيروت، ٢٠١٠ م.
 - مداخل إلى المدارس اللسانية، السعيدة شنوقة، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
 - مناهج درس النحوي في العالم العربي، عطا محمد موسى، ط ١، الأردن، ٢٠٠٢ م.
 - النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، بلقاسم دفة، مجلة الآداب واللغات، مجلة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ع ٥٤، ٢٠٠٦ م.
 - النحو العربي والدرس الحديثة، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، ١٩٨٨ م.
 - نشأة درس اللساني العربي الحديث، فاطمة البكوش، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩ م.
 - نظرية النص، حسين خمري، ط ١، بيروت، ٢٠٠٧ م.